المركزي

دورية مصرفية اقتصادية تصدر باللغتين عن البنك المركزي العماني مرة كل شهرين

إقرأ داخل العدد

مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية يطرح عددا من القضايا المهمة: ص٤

حول إدارة احتياطيات النقد الأجنبي ص١٢

الفرص والتحديات المتوقعة للصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان ص١٦

مطلوب الاسراع في إيجاد الحلول اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ص٢٢

كلية الدراسات المصرفية والمالية تحتفل بتخريج دفعة جديدة من طلبة البكالوريوس والدبلوم ص٢٩

البنك المركزي العُماني

ص.ب ١١٦١ روي الرمز البريدي: ١١٢ سلطنة عُمان،

هاتف : ٢٤٧٧٧٣٩٢ (٩٦٨) ، فاكس: ٢٤٧٧٧٧٢٣ (٩٦٨)

الموقع الإلكتروني: www.cbo.gov.om

الإشراف العام

سعادة/حمود بن سنجور الزدجالي

الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني

لجنة الاتصالات

محبوب بن موسى الموسى

رئيس اللجنة

عدنان بن علي سليمان

نائب رئيس اللجنة

سعيد بن هلال الهنائي

تقي بن عبدالحسين اللواتي

أحمد بن مراد البلوشي

د. خلفان البروانـي

فاطمة بنت راشد المنذري

اعضاء

فياض الدين أكبر شيرازي

منسق

أسرة التحرير

حيدر بن عبدالرضا اللواتي

رئيس التحرير

محمد بن شافي الهاشمي

نصرة بنت مسعود مهنا الهنائية

المحررين

عباس عثمان الخليفة

سماح بنت مقبول حسين اللواتية

المترجمين

شافية بنت درويش الزدجالية

مصممة جرافيك

المراسلات

توجه باسم رئيس التحرير

مجلة المركزي

البنك المركزي العماني

ص.ب: ١١٦١ روي الرمز البريدي: ١١٢

روي سلطنة عمان

الموقع الالكتروني:

Url : www.cbo.gov.om

البريد الالكتروني:

E-mail: Haider.AlLawati@cbo.gov.om

المقالات والأبحاث المنشورة في المجلة لا تمثل رأي البنك المركزي العُماني وانما رأي كاتبها

تـقـديـــم

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تنويع الاقتصاد الوطني وفي توفير فرص العمل للباحثين، وفي الاستغلال الأمثل للموارد المحلية. ومن هذا المنطلق تحرص جميع مؤسسات الدولة على تنفيذ القرارات الصادرة عن الندوة الخاصة بتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عقدت بمدينة بهلا مؤخراً. وقد أصدر البنك المركزي العماني مؤخرا تعميما إلى كافة البنوك المرخصة في البلاد بضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من إجمالي الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتحقق هذا الهدف في موعد أقصاه نهاية ديسمبر ٢٠١٤م. وقد أخذ مجلس محافظي البنك المركزي العماني في اجتماعه الأخير علماً بالخطوات التي تم إتخاذها من قبل المسؤولين بالبنك المركزي والبنوك المرخصة في السلطنة لتنفيذ هذا القرار.

وقد بيّن البنك المركزي العماني في تعميمه أنه على البنوك التي لديها الإمكانيات أن تسعى لزيادة هذه النسبة إذ أنها ليست سوى الحد الأدنى المستهدف، وعلى البنوك أن تسعى لتجاوز هذا الحد لكي تتمكن من المساهمة في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يجب التنويه أيضا إلى على أن البنك المركزي العماني، وفي سعيه لتوفير الائتمان لهذه المؤسسات، قد يقرر رفع الحد الأدنى المستهدف إلى أكثر من ٥٪ مستقبلا. ويحث التعميم أيضا على ضرورة تقديم الائتمان لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة منخفض، إلى جانب تخفيض التكاليف والنفقات الأخرى المرتبطة بها بقدر الإمكان، على أن يتم تمويل هذه المؤسسات في إطار أشمل يأخذ في الاعتبار دورها الداعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم مطالبة البنوك لهذه المؤسسات بضمانات قد تعتبر تعجيزية عند اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان.

ومن هنا فان الأمر يقتضي قيام البنوك المرخصة باعداد نفسها لتقديم التمويل المطلوب لهذه المؤسسات، وقد يتطلب ذلك من مجالس الإدارات العليا لهذه البنوك القيام باتباع سياسات مرنة تجاه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ في الاعتبار توجه الحكومة والمبادرات الرقابية والتنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العماني في هذا الشأن. فعلى البنوك أن تبادر بإنشاء دوائر منفصلة تكون مهمتها مكرَسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومتابعة إحتياجات هذا القطاع، وتزويد تلك الدوائر بما يكفي من الموظفين الملمين بظروف واحتياجات هذه المؤسسات. كما يتعين على البنوك الأجنبية تكليف أشخاص ممن يتمعتون بمهارات وقدرات واسعة في هذا الشأن للقيام بهذه المهمة، مع ضرورة أن يتم توفير التدريب المناسب والكافي لموظفي هذه البنوك للعمل على تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل اللازم -بقدر الامكان- وفي الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار يتطلب من البنوك المرخصة أيضا المساهمة في تحديد نوع المشاريع التي يمكن تمويلها والإدارة المالية والتجارية وتقديم الإرشادات لهذه المؤسسات فيما يتعلق بقضايا أخرى تتعلق بالبحث عن مصادر المواد الأولية وإدارة العمليات الانتاجية والتسويق وغيرها، مع ضرورة أن تتخذ البنوك المرخصة الحيطة والحذر والاحتفاظ بمخصصات مالية كافية مقابل القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد المخاطر المرتبطة بتمويل هذه المؤسسات.

وقد تضمن التعميم أيضا تنويهاً بضرورة قيام البنوك بإعداد وتقديم تقارير شهرية عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للصيغة المبيَنة في الملحق الذي تم إرساله بهذا الخصوص، بالاضافة إلى تقديم تقارير ربع سنوية تحتوي على تفاصيل طلبات القروض المستلمة من تلك المؤسسات.

وأخيرا فاننا نأمل أن يتمكن الشباب العماني بمختلف فئاته من التوجه إلى العمل الحر وتشغيل وإدارة هذه المؤسسات التي تدار الغالبية منها اليوم بأيدي وافدة.

ويحدونا الأمل كذلك في أن تزدهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أرجاء السلطنة، وتدار بأيدي وطنية في ظل التوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه- الذي ينادي دائما بضرورة تواجد العمانيين في جميع المواقع وفي كل المؤسسات.

والله ولي التوفيق

حمود بن سنجور الزدجالي

الـرئيـس التنفيـذي

مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية يطرح عددا من القضايا المهمة:

المؤتمر ناقش موضوع وضع الإطار القانوني الداعم والمنظم للعمل المصرفي الإسلامي في السلطنة وتطوير وتحسين البنيان التنظيمي له

تجربة الصيرفة الإسلامية جديدة وتحتاج إلى عدة سنوات لدراسة السوق العماني وتقييمها

رعى صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد مستشار جلالة السلطان مؤخرا فعاليات مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية الذي نظمته مجموعة الاقتصاد والأعمال اللبنانية بالتعاون مع البنك المركزي العماني بفندق قصر البستان لمدة يومين. حضر افتتاح المؤتمر عدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء، واصحاب السعادة، ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والرؤساء التنفيذيين لاتحاد المصارف العربية والاسلامية والمهتمين بقطاع الصيرفة الاسلامية، بالاضافة إلى ٣٠٠ شخصية من المسؤولين بالقطاع المصرفي وأعضاء وممثلي الهيئات المالية والرقابية الشرعية من داخل السلطنة وخارجها.

وقد صرح سموه للصحفيين ووسائل الاعلام أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في السلطنة يعد مستقبلا واعدا، ويخطو بخطوات ثابتة وذلك منذ صدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠١٢/٦٩. كما أكد سموه بأن إقامة مثل هذه المؤتمرات التي تتم برعاية مؤسسات مصرفية إسلامية عالمية تعطي مؤشرات واضحة حول تطور ونمو هذا القطاع الذي يعد رافدا كبيرا للاقتصاد ليس على مستوى السلطنة فحسب، وإنما في المستويين العربي والإسلامي.

عدد من المصارف الخليجية والأجنبية أبدت رغبتها في فتح مصارف إسلامية بالسلطنة

من جانب آخر صرح سعادة حمود بن سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني لوسائل الإعلام أن هناك بعض من المصارف الخليجية

والأجنبية أبدت رغبتها في فتح مصارف إسلامية بالسلطنة، إلا أن البنك المركزي العماني ارتأى إعطاء الفرصة للمصارف المحلية الإسلامية المرخصة وكذلك للنوافذ الإسلامية للبنوك التجارية التقليدية، وبعدها سيقوم البنك المركزي بتقييم الوضع وحجم السوق المحلي واتخاذ ما يلزم من إجراءات. وفيما يتعلق بالترخيص لمصارف إسلامية جديدة أوضح سعادته إلى أن تجربة الصيرفة الإسلامية جديدة وتحتاج ما يتراوح إلى عدة سنوات لدراسة السوق وتقييم التجربة قبل أن يقرر البنك المركزي السماح أو عدم السماح بتأسيس بنوك إسلامية جديدة، مضيفا سعادته أنه من المتوقع أن يبدأ بنك العز الإسلامي عمله في النصف الثاني من العام الحالي.

ونفى سعادته وجود أية تعقيدات يفرضها البنك المركزي العماني على المصارف الإسلامية بالسلطنة، مؤكدا أنه لا توجد هناك أية تعقيدات لأن النظم التي وضعها البنك المركزي تعد من أفضل النظم والممارسات، وضمن معايير دولية متفق عليها من قبل الجهات والهيئات الإشرافية والرقابية في هذا المجال، وعلى المصارف والنوافذ الإسلامية الالتزام بها.

دراسة لإصدار الصكوك الإسلامية في السلطنة مع نهاية العام الحالي أو بداية العام القادم

كما أشار سعادته أنه جارٍ الآن وبالتعاون مع وزارة المالية دراسة إصدار الصكوك الإسلامية في السلطنة، مشيرا إلى انه لم يتحدد حجم هذا الإصدار، لكن من المتوقع أن يتم مع نهاية العام الحالي أو بداية العام القادم ٢٠١٤، موضحا إلى أن الصكوك الإسلامية تختلف عن سندات التنمية الحكومية، وهذه الاصدارات الصادرة عن الحكومة تحتاج لبعض من الوقت حتى يتم طرحها، كونها تحتاج لبعض الإجراءات والترتيبات ومعرفة الأصول والمشروعات المساندة لها، ومن المخطط أن يتم الإصدار بالريال العماني. وبشأن أسعار الفائدة المصرفية في السلطنة قال سعادته أن المجال مفتوح

حمود بن سنجور الزدجالي

للتنافس بين البنوك العاملة في البلاد لتحديد أسعار الفائدة للمتعاملين معها، مشيرا إلى أن البنك المركزي العماني قد سبق له أن حدد سقفا للفائدة وهو ٧٪، و لا يمكن للبنك التجاري تجاوز ذلك، في حين هناك بنوك تقدم أسعار فائدة أقل من ذلك بكثير.

وكان سعادة حمود بن سنجور الزدجالي قد ألقى كلمته في في افتتاح مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية أشار فيها إلى أن السوق المصرفي المحلي شهد العديد من التطورات لعل من أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٦٩ بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢م بإجراء تعديلات على بعض أحكام القانون المصرفي العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١١٤)، والذي أضاف آفاقاً جديدة للقطاع المصرفي العماني من خلال الترخيص بممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية عن طريق مصارف إسلامية متخصصة أو نوافذ مستقلة للصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية المرخصة.

وقال سعادته لقد تضمنت المواد الجديدة في القانون المصرفي أحكاماً تتعلق بالإطار القانوني للأعمال المصرفية الإسلامية والترخيص، والرقابة، والإشراف، واختصاص مجلس محافظي البنك المركزي العماني بوضع اللوائح والتعليمات المرتبطة بهذه الأعمال. ونظراً للطبيعة الخاصة بالأعمال المصرفية الإسلامية فقد تم بموجب التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي إعفاء المصارف الإسلامية من الرسوم التي

تُفرض على التعامل في الأصول العقارية والمنقولة، كما تضمنت أسس الرقابة الشرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية. وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد قام البنك المركزي العماني بإصدار الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية، الذي اشتمل على تعليمات واضحة ومفصلة حول المسائل الرقابية والإشراقية المتعلقة بمتطلبات الترخيص والرقابة الشرعية، والمعايير المحاسبية وتقارير التدقيق والمراجعة والمتطلبات المتعلقة بكفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وإدارة السيولة والمخاطر المرتبطة بها.

الامتثال التام لمتطلبات الرقابة المصرفية والشرعية يهيئ البيئة المناسبة لنمو الصيرفة الإسلامية في السلطنة

وقال سعادة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني إننا على يقين بأن وجود إطار قانوني ورقابي داعم وفعّال للصيرفة الإسلامية وما يتطلبه ذلك من ضرورة الامتثال التام لمتطلبات الرقابة المصرفية والشرعية سوف يهيئ البيئة المناسبة لنمو الصيرفة الإسلامية في السلطنة. ولقد قمنا في سبيل ذلك بالاستفادة من التجارب التي سبقتنا في مجال الرقابة على الصيرفة الإسلامية وما وضعته الهيئات والأجهزة الدولية الداعمة للصيرفة الإسلامية من مبادئ وأسس ومعايير رقابية. ومع اكتمال الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية قام البنك المركزي العماني بمنح الترخيص المصرفي لبنك نزوى الذي بدأ بتقديم خدماته المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بداية يناير من هذا العام، كما مُنح بنك العز الإسلامي الموافقة المبدئية لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية، ومن المؤمل أن يبدأ تقديم خدماته قريباً. وتم الترخيص أيضاً لبنك مسقط والبنك الأهلي وبنك ظفار والبنك الوطني العماني وبنك عمان العربي لفتح نوافذ مستقلة لمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية.

وأوضح سعادته أن التمويل الإسلامي يشهد توسعاً مطرداً على الصعيد العالمي من حيث الموارد

المالية وعدد المؤسسات ومستوى الانتشار، حيث تشير الدراسات التي تمت في هذا الشأن إلى أن قيمة الأصول المصرفية والمالية الإسلامية العالمية تشهد معدلات نمو كبيرة تبلغ نحو ٢٠ بالمائة سنويا، ولا شك أن هذا النجاح الملحوظ يفرض بطبيعة الحال مجموعة من التحديات لعل من أبرزها الإلمام التام بقواعد التمويل الإسلامي وضوابطه الشرعية والتطبيقية، وهو ما يتطلب بالضرورة توفر الكوادر المؤهلة والقادرة على النهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية، والسير بها قدماً نحو الهدف المنشود. ومن ثم فإنه يتعين على المؤسسات المصرفية الإسلامية أن تضع الخطط والبرامج لتأهيل الموظفين، وأن تولي عناية أكبر بدعم برامج التدريب وخططه على أسس منهجية علمية مدروسة.

وفي الجانب الآخر، فإنه من الضروري قيام المؤسسات المصرفية الإسلامية بالعمل الجاد للالتزام بالأطر الشرعية وتجنب محاكاة المنتجات المصرفية التقليدية. لذا فإن هذه المؤسسات بحاجة إلى ابتكار أدوات ومنتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومتنوعة ومبتكرة تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لاحتياجات الجمهور وأن تتمتع هذه الأدوات والمنتجات بالمصداقية والثقة والقبول.

وأضاف سعادته انه بالرغم من أن الصناعة المصرفية الإسلامية داخل السلطنة في طور الإنشاء والتأسيس، إلا أن بداية العمل بالصيرفة الإسلامية قد أحدثت حراكاً ملحوظاً في القطاع المصرفي أدى إلى

قيام معظم البنوك التجارية المرخصة بزيادة رؤوس أموالها لفتح نوافذ إسلامية مستقلة، بجانب البنكين الإسلاميين المصرح لهما، ليصبح بذلك رأسمال الصيرفة الإسلامية في السلطنة نحو ٥٠٠ مليون ريال عماني. ويمكن القول بصفة عامة إن هناك حالة من التفاؤل تسود جميع المهتمين بالصيرفة الإسلامية في السلطنة نتيجة لما سوف تحققه من مكاسب، بجانب الدور المرتقب الذي سوف تلعبه في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية وبالتالي فإن البنوك والنوافذ الإسلامية المرخصة مطالبة ببذل مزيد من الجهد لجذب واستقطاب المدخرات، والعمل على تنويع وتطوير أدوات مالية جديدة، والتركيز على جودة الخدمات المصرفية. ويتطلع البنك المركزي العماني إلى الممارسة الرشيدة للصيرفة الإسلامية مع التطبيق الصحيح والفعال لقواعد الشريعة الإسلامية بما يضمن سلامة ونزاهة القطاع المصرفي ونموه، وأن يقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

فيصل أبو زكي

انطلاق العمل المصرفي الإسلامي في السلطنة يؤدي إلى توسيع قاعدة السوق

من جانب آخر أكد الفاضل/ فيصل أبو زكي نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال في كلمته أن انطلاق العمل المصرفي الإسلامي في السلطنة يعتبر عاملا إيجابيا لأنه سيؤدي على الأرجح إلى توسيع قاعدة السوق وفي الوقت نفسه إلى منافسة صحية داخل القطاع. وبيّن في كلمته أن المرسوم السلطاني الذي فتح في العام الماضي الباب أمام انطلاقة الصيرفة الإسلامية جاء بمثابة تطور مدروس يستكمل مسيرة الانفتاح الاقتصادي في السلطنة، والتي كان من معالمها فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي بما في ذلك الاستثمار الصناعي والعقاري في مشروعات محددة، وتطوير السوق المالي وتنظيمه بهدف حماية المستثمرين وتعزيز خيارات التمويل، مشيرا إلى أن كل هذه الخطوات المدروسة تأتي في سياق تنويع قاعدة الاقتصاد العماني، وتوفير التمويلات للمشروعات ولأصحاب الأعمال وتوفير فرص العمل للمواطنين.

عدنان أحمد يوسف

التجربة العمانية تعد من التجارب القليلة التي قامت على أسس واضحة

كما ألقى عدنان أحمد يوسف رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الكلمة الرئيسية للمؤتمر تحت عنوان "دور الرقابة المقاصدية في نمو السوق المالي" أوضح فيها أن تجربة البنوك الإسلامية وهي تدخل عامها الثاني في السلطنة، ومنذ أن أعلن البنك المركزي العماني عن فتح باب لتأسيس مصارف تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، هي تجربة تستحق أن يفرد لها حيزا مهما من التقييم والتقدير على حد سواء، وتعد من التجارب القليلة التي قامت على أسس واضحة لجهة إعداد البنية الأساسية التنظيمية وإيجاد البيئة التشريعية الملائمة، بما يضمن وجود نظام رقابي وإشرافي قادر على المساهمة بإيجابية في تحقيق أهداف السياسات النقدية في ظل نظام مالي مستقر.

١,٨ تريليون دولار حجم موجودات الصيرفة الاسلامية في العالم مع نهاية العام الحالي

وفي المداخلات القيمة لأصحاب السعادة محافظي البنوك المركزية في دول المجلس، أشاد سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي بما تحقق في مجال الصيرفة الإسلامية من نمو مطرد، وبانتشارها الواسع على مستوى العالم بحيث وصلت موجوداتها الإجمالية في نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ١,٣ تريليون دولار، مشيرا أنه من المتوقع أن تصل إلى ١,٨ تريليون دولار بنهاية العام الحالي. وقد كان من نتائج هذا التوسع الكبير زيادة في الاهتمام على امتداد العالم العربي والإسلامي، بل والغربي أيضا، حيث تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي تبحث في قضايا الصيرفة الإسلامية والتحديات التي تواجهها ومن هنا ينعقد هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على التجربة العمانية في هذا المجال وعلى الإطار التنظيمي والرقابي الذي يحكمها.

وأضاف سعادته إن تجربة دولة قطر في مجال الصيرفة الإسلامية، لعلها واحدة من بين أقدم التجارب وأكثرها تنوعاً على المستوى الخليجي إذ بدأت الصيرفة الإسلامية في قطر في عام ١٩٨٢ عندما تأسس مصرف قطر الإسلامي ونتيجة التوسع الرأسي والأفقي في مجال الصيرفة الإسلامية في قطر، فإن موجودات المصارف الإسلامية قد تضاعفت عدة مرات لتصل إلى ١٩٥ مليار قطري بنهاية عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٨،٨ مليار قطري في نهاية عام ٢٠٠٢. وارتفعت نسبة موجودات المصارف الإسلامية بنهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٣,٨ بالمائة من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع ١٤ بالمائة في عام ٢٠٠٢. كما قفزت الودائع لدى البنوك الإسلامية إلى ١٢١,٦ مليار قطري، تشكل ما نسبته ٢٦ بالمائة من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، وقفزت أرقام التمويل الإسلامي بشكل موازٍ إلى ١٢٢ مليار، وتضاعفت أرباح المصارف الإسلامية إلى ٣,٨ مليار في الفترة نفسها.

أسباب عدة أدت إلى وقف عمل النوافذ الإسلامية بقطر عام ٢٠١١

وأضاف سعادته أنه كان من نتيجة النمو المتسارع في الطلب على خدمات البنوك الإسلامية في السوق القطري أن طلبت البنوك التقليدية من مصرف قطر المركزي منذ بداية عام ٢٠٠٥ السماح لها بتقديم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ أو فروع تابعة لها. وقد وافق مصرف قطر المركزي على ذلك انطلاقاً من حرصه على رفع مستوى المنافسة في العمل المصرفي الإسلامي وخدمة لزبائن البنوك، وأصدر لذلك تعليمات وضوابط خاصة بتلك النوافذ الإسلامية، إلا أن نتائج تجربة النوافذ لم تكن كلها إيجابية، وسرعان ما تبين لنا وجود سلبيات في التطبيق وذلك نتيجة وجود بعض الخلط بين أنشطة التمويل الإسلامي والتقليدي. ووجد المصرف المركزي أن استمرار التجربة أمر غير ممكن لاعتبارات كثيرة لعل في مقدمتها التباين الواسع في طبيعة المخاطر، والرغبة في تعزيز قدرة كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على تطوير أنشطتها، وإدارة مخاطرها بشكل أفضل. وكذلك لأهداف الإشراف والرقابة وإدارة السياسة النقدية، وتحقيق الاستقرار المالي. ومن أجل ذلك أصدر مصرف قطر المركزي في مطلع عام ٢٠١١ قراراً بوقف عمل تلك النوافذ الإسلامية مع مراعاة إعطاء مهلة زمنية لمدة سنة، بما يسمح بتصفية موجوداتها ومطلوباتها بما يتفق مع تواريخ الاستحقاق والشروط التعاقدية لها. وأكد سعادته على أن مصرف قطر المركزي يعمل على دعم مسيرة المصارف الإسلامية في قطر ويعمل على وضع الإطار الإشرافي والرقابي الملائم والخاصة بطبيعة مخاطرها، وتوفير الآليات والأدوات التي تساعد على إدارة استثماراتها وسيولتها، وبوجه خاص إصدار صكوك وأدوات مالية قصيرة أو متوسطة الأجل تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من نجاح الصيرفة الإسلامية إلا أنه تواجهها تحديات كبيرة، وعلى رأسها الحاجة المستمرة إلى تطوير منتجاتها وابتكار منتجات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة،

وتفي بمتطلبات النظام المالي والاقتصادي المحلي والعالمي.

كما توجد حاجة مُلحة إلى استكمال وتطوير البنية الأساسية القانونية التي تحكم العلاقة بين المصارف الإسلامية وزبائنها، وبما لا يتعارض مع القوانين المحلية والدولية. وكذلك الحاجة لنشر الوعي والمعرفة لدى الجمهور لطبيعة المنتجات المالية الإسلامية، وتحري الشفافية في بيان المخاطر المحيطة بها، وأوجه الاختلاف بينها وبين المنتجات المالية التقليدية، بجانب الحاجة إلى تعزيز قدرات وخبرات العاملين في الصيرفة الإسلامية للنهوض بها وتطويرها. ولفت ساعدته النظر إلى أن اهتمام قطر بدعم الصيرفة الإسلامية لا يقتصر فقط على أنشطة البنوك وإنما يتعدى ذلك إلى أنشطة شركات الاستثمار والتمويل الإسلامي، وشركات التكافل. وقد عزز قانون المصرف الجديد الذي أصدره أمير قطر في أكتوبر من اعلام الماضي من الصلاحيات الممنوحة لمصرف قطر المركزي في مجال الإشراف والرقابة على كافة الخدمات المالية في دولة قطر.

تجربة العمل المصرفي الكويتي تجاوزت مرحلة الانطلاق بنجاح

وحول الصناعة المالية الإسلامية "الواقع والتحديات من خلال تجربة دولة الكويت" قدم سعادة الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي عرضا للتجربة أكد خلالها على أن تجربة العمل المصرفي في بلاده تجاوزت مرحلة الانطلاق بنجاح، وتحكمها اقتصاديات العرض والطلب مشيرا إلى أن لديهم المقومات والإمكانيات لكنها غير كافية، كما أن التحديات كثيرة والتطوير المطلوب كبير. وأضاف سعادته إلى أن تجربة دولة الكويت غنية تناهز الأربعين عاما وتتمتع بقوانين شاملة مرنة تراعي الخصوصية وتوفر الأدوات اللازمة للتطور والنمو المستدام والفهم الراسخ للصناعة المصرفية الإسلامية مع إدراك إحكام الرقابة من السلطات الرقابية.

تجربة العمل المصرفي في الامارات بدأت في عام ١٩٧٥ مع تأسيس بنك دبي الإسلامي

من جانب آخر قال معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات المركزي إن تجربة العمل الإسلامي في الامارات بدأت في عام ١٩٧٥ مع تأسيس بنك دبي الإسلامي، ووصل عدد البنوك حاليا إلى ٨ بنوك ولها ٢٤٠ فرعا، وتصل أصول القطاع المصرفي إلى ٧٧,٤ مليار دولار منها ١٦ بالمائة عبارة عن أصول البنوك الإسلامية. وأشار معاليه إلى أن إدارة السيولة تعد من أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، وهناك جهد كبير في سبيل إيجاد أدوات لاستيعاب السيولة قصيرة الأمد، وهناك تحد ثانٍ هو التمييز بين أموال المودعين، وأموال حملة الأسهم، والتحدي الثالث هو اختلاف فتاوى الهيئات الشرعية ،والرابع هو تطبيع الشفافية في ممارسة الأعمال.

المؤتمر يناقش تأمين التكامل والترابط بين النظم القانونية والتشريعية المختلفة

وقد تناولت جلسات المؤتمر العديد من المواضيع على مدى اليومين ركزت خلالها على موضوع وضع الإطار القانوني الداعم والمنظم للعمل المصرفي الإسلامي، وتطوير وتحسين البنيان التنظيمي له، وتأمين التكامل والترابط بين النظم القانونية والتشريعية المختلفة، وسد الفجوات التنظيمية والتناغم مع المعايير الدولية، وتعزيز استقرار الصناعة المصرفية الإسلامية ومواكبة متطلبات نموها. كما حفلت المناقشات التي تليت الجلسات بالكثير من التساؤلات المهمة من قبل الحضور، منها السبب في عدم إحلال البنوك الإسلامية بالكامل مكان البنوك

التجارية، حيث يرى معالي سلطان السويدي بأن حق المستهلك يقتضي تنويع الخدمات بما يلبي حق المستهلك في اختيار ما يناسبه، فيما قال سعادة حمود الزدجالي أن هذا الأمر يمكن أن يتحقق إذا تمكنت البنوك الإسلامية من إثبات نفسها وسحبت البساط من تحت أقدام البنوك التجارية. وحول أسباب السماح بإنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التجارية رد سعادة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني بأن الهدف هو توسيع قاعدة تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية وزيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات بما يحقق صالح محتاجي هذه الخدمات. وتساءل أحد أعضاء الهيئة الشرعية بالنافذة الإسلامية التابعة لبنك ظفار حول الحاجة إلى توفير كوادر مؤهلة للعمل بالقطاع، ودور الجهات الرقابية في هذا الصدد، وكذلك دور مجلس إدارات البنوك مشيرا إلى أن أعضاء الهيئات الشرعية لديهم دراية بالجوانب الشرعية لكن ليس لديهم إلمام بالنواحي المصرفية. ورد سعادة حمود بأن الصيرفة الاسلامية نشاط جديد على السلطنة، وهناك جهود لنشر الوعي بماهية هذا القطاع ، مشيرا إلى أن البنك المركزيالعماني مستمر في عقد الندوات وحلقات العمل والمؤتمرات للتوعية بأسس العمل الإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى تضافر الجهود بين مختلف الجهات لمواجهة تحدي توفير الكوادر المؤهلة.

وحول ما يقال عن بعض التعقيدات التي تواجهها المصارف الإسلامية أوضح سعادته أن أبواب البنك المركزي مفتوحة لاستقبال أي شكاوى من هذا النوع ومعرفة أي صعوبات تواجه عمل البنوك الإسلامية ومستعدون للعمل على تذليلها. كما تم التطرق أيضا إلى خريطة طريق العمل المصرفي الإسلامي في السلطنة وتقييم واقع السوق المصرفي الإسلامي في عُمان والفرص التي تختزنها والاستراتيجيات وخطط العمل التي يجب على المنافذ والمصارف الإسلامية اعتمادها لتأسيس حضور ملموس في السوق العماني ومحركات نمو العمل المصرفي الإسلامي في عُمان. كما تضمنت الجلسات أيضا إلى الممارسة الرشيدة للصيرفة الإسلامية في البلاد مع التطبيق الصحيح والفعال لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بما يضمن سلامة ونزاهة القطاع المصرفي والنمو المرجو للقطاع ودوره في توعية الجمهور بقواعد الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها وأن يقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. كما بحثت الجلسات موضوع المساهمة في دعم الاقتصاد الحقيقي وتمويل المبادرات الناشئة في السلطنة، ودور المصارف الإسلامية في تطوير وابتكار خدمات ومنتجات تمويل قادرة على الاستجابة لحاجات ومتطلبات السوق، وكيفية مساهمة المصارف الإسلامية العمانية في تمويل الشركات الكبرى، ومشروعات تطوير البنية الأساسية التي تشهدها السلطنة ودعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الناشئة.

توصيات المؤتمر

واختتم مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الاسلامية بعقد ثلاث جلسات عمل أخرى تم خلالها طرح موضوع تسويق ونشر الصيرفة الاسلامية في عُمان من خلال التطرق الى سبل ووسائل تعزيز حضور المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية في السوق المحلية والعوائق التي تحول دون تحقيق الصناعة

المصرفية الاسلامية ونشر ثقافة ومفهوم العمل المصرفي الاسلامي.

كما ناقشت أيضا آفاق اسواق رأس المال الاسلامية والتطرق إلى تأسيس سوق الاوراق المالية الاسلامية في عُمان وتسويق الاستثمار في الاسهم والاصول المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية، وفرص تفعيل نشاط اصدار الصكوك في عُمان ودور السندات الحكومية الاسلامية كمؤشر ومعيار. وناشت الجلسات أيضا موضوع التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية والصعوبات التي تحد وضع قواعد وتطبيقات شرعية في ظل قوانين مدنية ونظام مصرفي تقليدي والتعامل مع تعدد المعايير الفقهية واختلاف الممارسات وتحدي الابتكار وهيئة المنتجات المالية في ظل القيود الشرعية والنقص في العلوم المالية والخبرات المصرفية لدى شريحة واسعة من علماء الشريعة.

وختم المؤتمر أعماله بالتأكيد على أن تجربة تطبيق النظام المصرفي الاسلامي في عمان ستكون من أنجح التطبيقات المعاصرة. وأوضح البيان الختامي للمؤتمر ان ذلك يرجع الى طبيعة المجتمع العماني المسلم، ووجود بنك مركزي يعمل على توفير البيئة التشريعية والفنية الضرورية لنمو الصيرفة الإسلامية في البلاد وقدرة البنوك الاسلامية على هيكلة وطرح منتجات وخدمات مالية تتسم بالكفاءة والجودة. ووجه المجتمعون في بيانهم الختامي الدعوة للبنوك الإسلامية إلى لعب دور هام و حيوي خاصة في دعم المجالات الإنتاجية عبر تعزيز فرص النمو خاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة والمساعدة في تحفيز رؤوس الأموال وتحفيز قطاعات واسعة من المجتمع العماني للتعامل من خلال المصارف وإيجاد نظام فاعل يسهر على عملية توعية الجمهور بالمعاملات المصرفية الإسلامية. ودعا البيان المصارف الاسلامية إلى الاستمرار في النهج الاسلامي السليم من كافة الجوانب التنظيمية، والرقابية، والعملانية، كي تتجنب التعرض بشكل كبير للأثار الضارة لتقلبات الاقتصاد العالمي ومواجهة المصارف الاسلامية لتحديات معايير بازل (٣) على صعيد تقوية مواردها الرأسمالية وإتباع مزيد من الشفافية والالتزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية .

كما دعا البيان الختامي الى ووضع خطط وبرامج لتأهيل الموظفين، وأن تولي عناية أكبر لدعم لرامج التدريب وفق أسس منهجية وعلمية مدروسة ومواجهة الحاجة الماسة والدائمة إلى تطوير الكوادر البشرية في الجوانب المتصلة بالفتاوى التي تختص بالصناعة المالية والمصرفية الاسلامية والمثابرة على تطوير المنتجات وابتكار منتجات وخدمات جديدة، متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، تفي بمتطلبات النظام المالي والاقتصادي المحلي. وكما اكد البيان على اهمية مساهمة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية إلى جانب الهيئات الرقابية، في نشر الوعي والمعرفة لدى الجمهور لطبيعة المنتجات المالية الاسلامية، وأوجه الاختلاف بينها وبين المنتجات المالية التقليدية وتعزيز أواصر وأطر الترابط بين التمويل الاسلامي وأنظمة الاقتصاد الحقيقي.

حول إدارة احتياطيات النقد الأجنبي

تستعرض هذه الورقة بايجاز بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة احتياطيات النقد الأجنبي، وتوظيفها وأهم المخاطر التي تواجهها إضافة إلى المعايير المستخدمة في تحليل مدى كفايتها.

أ.عبد الحميد مرغيت
أستاذ الاقتصاد المساعد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل ،الجزائر

مفهوم إدارة احتياطي النقد الأجنبي

حسب صندوق النقد الدولي فان احتياطيات النقد الأجنبي هي الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلال ميزان المدفوعات ،أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة.ويتعين أن تكون الأصول الاحتياطية أصولا سائلة أو أصولا محررة بعملات أجنبية قابلة للتداول وأن تكون تحت السيطرة الفعلية لجهاز إدارة الاحتياطيات أو قابلة للاستخدام من جانبه،وأن تكون حيازتها في صورة استحقاقات للسلطات على غير المقيمين بعملات أجنبية قابلة للتحويل.أما بالنسبة للذهب فيتعين أن يكون في حيازة السلطات النقدية في صورة ذهب نقدي حتى يمكن اعتباره جزء من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية [١].

وعليه ينجم الاحتياطي من العملة الأجنبية بالدرجة الأساس عن حركة ميزان المدفوعات أو القطاع الخارجي لاقتصاد البلد .كما أنه يتعرض للزيادة والنقصان في ضوء تلك الحركة الخارجية المستمرة. ويمارس هذا الاحتياطي وظيفة أساسية ومركزية تتمثل بكونه حاجزا يمتص الصدمات الرئيسية على نحو يؤدي إلى استمرار استقرار سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية [٢] .

أما مفهوم «إدارة احتياطي الصرف» فهي العملية التي تدار بها أصول القطاع العام على نحو يكفل إتاحة

الأموال للاستخدام في أي وقت وإدارة المخاطر بحكمة وتوليد عائد معقول على الأرصدة المستثمرة.

توظيف احتياطيات النقد الأجنبي

عادة ماتسمح قوانين البنوك المركزية بتوظيف(أو استثمار) هذه الاحتياطيات في مجموعة من الشرائح الاستثمارية أهمها: (٣-٢)

-ودائع لدى بنوك مركزية أخرى أو لدى بنك التسويات الدولية؛

-ودائع لدى بنوك تجارية أجنبية ذات تصنيف ائتماني جيد؛

-الاستثمار بأوراق أو سندات حكومية بأجل استحقاق لايتعدى عشر سنوات (مثل سندات الخزينة الأمريكية) ، والتي تحظى بتصنيف ائتماني دولي يضع أوراقها المالية المتداولة في السوق العالمية في التصنيف المطلوب الذي لايقل عن درجة (AA) أو مايماثله لضمان عدم خسارتها وسيولتها العالية؛

- التعامل في بعض أنواع المشتقات المالية؛

- الاستثمار في أدوات آو لدى هيئات أخرى تسمح بها قوانين البنك المركزي.

وبالنسبة للمبادئ التي تحكم إدارة هذه الاحتياطيات،فان أغلب البلدان تجيز لبنكوها المركزية أن تستثمر مثل هذه الاحتياطيات بالموجودات السابقة الذكر شريطة أن تضمن سيولتها،ودونما مخاطر تذكر مع تحقيق شيء من العائد. أي أن «الأمان والسيولة» هما الهدفان التوأمان لإدارة هذه الأرصدة ،حيث تسهر النقدية على الحفاظ على قيمة الاحتياطيات في الأجل الطويل خاصة ما تعلق بقدرتها الشرائية، مع الحاجة إلى تدنية المخاطر والتقلبات في العائد.

أهم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطيات النقد الأجنبي

مصطلح المخاطرة يعني إمكانية حدوث خسائر مالية أو غيرها نتيجة لمواطن الانكشاف المالي لدى الهيئة المعنية،أولفشل نظم المراقبة الداخلية بها أو لكليهما. أما مفهوم إدارة المخاطر فيقتضي إدارة ومراقبة الانكشاف للمخاطر المالية والتشغيلية التي ترافق توظيف هذه الاحتياطيات.وذلك وفقا لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية .واستناداً لذلك يعتمد البنك المركزي معايير دولية في إدارة الاحتياطيات و التي تكفل تجنيب تلك الاحتياطيات أشكال المخاطر

الاستثمارية كافة وتضمن سيولتها وسلامتها وأن لاتخرج عن مفهوم الاحتياطيات المصرفية المركزية بأي حال من الأحوال . إذ يأتي التنويع بالعملات المختلفة من خلال تبني مفهوم مخاطر العملة لتجنب تقلب أسعار الصرف ،ومفهوم مخاطر الائتمان لتجنب تخلف السداد ،ومفهوم مخاطر أسعار الفائدة لتجنب الاستثمار بأية أوراق مالية من مؤسسات ذات تصنيف ائتماني ضعيف لايعتد به إطلاقا وغيرها من المخاطر وبنسب متعارف عليها وفق المعايير الدولية للبنوك المركزية [٢].

وعموما تنقسم المخاطر المتعلقة بإدارة احتياطي النقد الأجنبي إلى: مخاطر الائتمان ،وخطر السوق،وخطر السيولة، والمخاطر التشغيلية كما يلي [٣].

١.مخاطرة الائتمان

هي مخاطرة عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب المقترضين للقروض أو غيرها من الأصول المالية،أو عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب الطرف المقابل لالتزاماته في العقود المالية.فمثلا يعتبر الاستثمار لدى بنك التسويات الدولية ذو خطر منعدم تقريبا.

ولقد تجلى هذا الخطر بشكل كبير وملفت للانتباه منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.وعليه فان توظيف احتياطي الصرف يستوجب اختيار الهيئات التي لها تصنيف ائتماني جيد(درجة عالية لاتقل عن AA أو ما يماثلها) لضمان عدم خسارتها وقوة سيولتها.

٢.مخاطرة السوق:هي المخاطرة المصاحبة للتغيرات في أسعار السوق:مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

١,٢.مخاطرة أسعار الصرف:هي مخاطرة حدوث حركات غير مواتية في أسعار الصرف المشتقة للعملات الأجنبية على نحو يخفض من قيمة الاحتياطيات الدولية بالعملة المحلية.كما تنشأ كذلك مخاطرة العملة مع ارتفاع سعر العملة المحلية.

٢,٢.مخاطرة سعر الفائدة:تنطوي على الآثار السلبية للزيادات في عائد السوق التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للاستثمارات المقترنة بأسعار فائدة ثابتة في حافظة الاحتياطيات ،وتزداد مخاطر أسعار الفائدة –مع افتراض ثبات العوامل الأخرى- كلما ازدادت مدة الحافظة.وبالمقابل فان الأوراق المالية ذات الأجل القصير تعتبر أقل تعرضا للمخاطر من الأوراق المالية الطويلة الأجل و المقترنة بأسعار فائدة ثابتة.

٣.مخاطرة السيولة:هي المصاعب التي يمكن أن تواجه بيع (تصفية) كميات كبيرة من الأصول على وجه السرعة ،وهو مايمكن أن يحدث عندما تصبح أحوال السوق غير مواتية نتيجة لحدوث حركات معاكسة في الأسعار.وعليه فان وجود محفظة مالية ذات سيولة عالية يعتبر أمرا بالغ الأهمية في أي إستراتيجية استثمارية.

٤.المخاطرة التشغيلية:وتشمل أنواعا من المخاطر

تنشأ عن عدم كفاية الضوابط والإجراءات الداخلية أو فشلها أو عدم مراعاتها على نحو يهدد سلامة نظم العمل وسيرها.ومن هذه المخاطر يمكن ذكر:مخاطرة انهيار نظم المراقبة ، مخاطرة الأخطاء المالية،مخاطرة أخطاء القيد المالي ،خسارة الدخل المحتملة....

كفاية احتياطيات النقد الأجنبي

للتأكد من أن المستويات المتوافرة من الاحتياطيات مريحة وآمنة،لابد من معرفة وتحليل مدى تجاوزها للمعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في تقييم مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية لأي دولة، و من أهم هذه المعايير: (٤)

مدى تغطية الاحتياطيات للمستوردات بالأشهر: أي عدد أشهر العام الموالي من المستوردات من السلع والخدمات التي يمكن لاحتياطيات النقد الأجنبي تغطيتها، علما أن الحد الأمثل يبلغ حوالي ثلاثة شهور على الأقل.

- نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد مقارنة بحد أمثل لا يقل عن ٢٠ ٪ .
- نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي قصير الأجل مقارنة بحد أمثل أدناه ١٥٠ ٪ .
- آن الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي تغطي على الأقل ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

المراجع

(١) صندوق النقد الدولي،المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي»،سبتمبر٢٠٠١.

(٢) مظهر محمد صالح،مهام إدارة الاحتياطي الرسمي النقدي الأجنبي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني،البنك المركزي العراقي،حزيران٢٠٠٩.

(3) Reserve Bank of India.(2009). Half Yearly Report on Management of Foreign Exchange Reserves April – September. Department of External Investments and Operations. Central Office . Mumbai.

(4) International Monetary Fund. (2000). Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability. Retrieved from http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html

الفرص والتحديات المتوقعة للصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان

إعداد: سماح اللواتي
Samah.allawati@cbo.gov.om

تمكنت المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامي العالمية من تحقيق انتشار واسع على الساحة الاقتصادية، بل وتمكنت من تحقيق نمو وتطور كبيرين خلال زمن قياسي رغم بداياتها المتواضعة (متوسط نمو سنوي على مدى السنوات الخمس الماضية بلغ ١٩٪)، مما جعلها محط أنظار العديد من المستثمرين واستطاعت أن تستقطب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي كانت تتردد سابقا في المجازفة بأموالها في هذا النوع من المؤسسات المالية،

حيث تشير العديد من التقارير الاقتصادية (أهمها تقرير إيرنست آند يونغ الجديد) بأن حجم أصول المصارف الإسلامية العالمية قد بلغ حوالي ١،٥ تريليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بالأصول البالغة ١،٣ تريليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١١م. كما توقع التقرير أن يتجاوز حجم أصول المصارف الإسلامية العالمية في عام ٢٠١٥م حاجز ٢ تريليون دولار أمريكي.

ولا شك أن السلطنة بدأت في تأسيس المصارف الاسلامية. ومنذ أن تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – بإصدار المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠١٢/٦٩

بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢م، بإجراء تعديلات على بعض أحكام القانون المصرفي العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١١٤)، والتي من أبرزها الترخيص بممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية عن طريق مصارف إسلامية متخصصة أو نوافذ مستقلة للصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية المرخصة، دخل القطاع المصرفي العماني آفاقاً جديدة تضاف إلى التطورات العديدة التي شهدتها السوق المصرفية المحلية في الآونة الأخيرة، كفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على سبيل المثال.

ويشكل هذا المرسوم السلطاني حافزا آخرا للقطاع المصرفي في السلطنة في ضوء الطفرة الهائلة التي شهدتها المصارف الإسلامية والنافذ في المصارف التقليدية حول العالم خلال الفترة الماضية، وحتى الآن والتي أثبتت جدارتها وبقوة في مواجهة تقلبات الأسواق المالية على عكس المصارف التقليدية التي لم تتمكن من التصدي لرياح الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى إفلاس أقوى المصارف على مستوى العالم كما هو معروف. فقد أكد العديد من خبراء الاقتصاد حول العالم بأن مؤسسات التمويل الإسلامية أصبحت بديلا آمنا للمصارف التقليدية لمتانة أصولها و تحفظها عند التمويل بعكس الأخيرة التي تميل إلى الإفراط في الإقراض والاقتراض والاستثمار بغرض تحقيق الربح السريع دون الالتفات إلى المخاطر على المدى الطويل.

٤٤٥ مليار دولار أصول البنوك الاسلامية في دول المجلس

ويشير بعض التقارير المصرفية ومنها تقرير شركة إيرنست آند يونغ إلى أن المصارف الإسلامية الخليجية بالتحديد قد تفوقت في النمو على نظيرتها التجارية، حيث بلغت الأصول المتوافقة مع الشريعة لدى المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي ٤٤٥ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٢م، بنسبة زيادة سنوية تبلغ ١٤٪ مقارنة بالنمو السنوي لأصول البنوك التقليدية البالغ ٨٪، وشكلت المؤسسات المالية الإسلامية نحو ربع القطاع المصرفي في الخليج. وتوقعت ارنست اند يونغ آفاقا إيجابية للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون، حيث قدرت أن أصول البنوك الإسلامية في قطر زادت بأكثر من ٢٣ بالمئة خلال عام ٢٠١٢م، كما بلغ حجم بيع الصكوك الإسلامية نحو ١١ مليار دولار في الإمارات العربية وحدها خلال السنوات الثلاث الماضية، وتوقع البنك الدولي في تقرير له أن يصل قيمة التمويل الإسلامي في العالم إلى حوالي ٧٠٠ مليار دولار، تشكل دول الخليج مصدر أغلبها.

وليست منطقة الخليج الوحيدة التي شهدت تطورا كبيرا في مجال التمويل الإسلامي، فالدلائل تشير إلى أن بعض دول آسيا و القارة الأوروبية قد شهدت طفرة هائلة في تطبيق مبادئ التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن أبرز الأمثلة في العالم الإسلامي أندونيسيا التي تضم ما يقارب ١٤٠٠ مؤسسة للقروض الإسلامية و٢٤٢ مؤسسة للتمويل الأهلي الإسلامي، بمعدل نمو بلغ ٣٠٪. ومن الأمثلة على اكتساح المصارف الإسلامية لأوروبا هو قدرتها المالية التي تقدر اليوم بقيمة ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، إلى جانب إعلان فرنسا مؤخرا عن مساعيها لإنشاء مركز أوروبي جديد للتمويل الإسلامي لتكون عاصمة التمويل الإسلامي في أوروبا وخلق سوق للتمويل الإسلامي بحجم ١٤٤ مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك بريطانيا وحدها ٢٠ مصرفا يوفر خدمات مالية إسلامية، وبذلك فإنها تفوق مثيلاتها من الدول الغربية في عدد مؤسسات التمويل الإسلامي، عدا عن إعلان لندن مؤخرا عن إصدار صكوك إسلامية بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي.

أسباب إقبال العالم الغربي على تطبيق نظام تمويلي إسلامي

وقد يتساءل البعض عن سبب اقبال العالم الغربي على تطبيق نظام تمويلي تابع لديانة مرتبطة في أذهانهم بالإرهاب وفي الوقت الذي يتعرض فيه الإسلام والمسلمون لحملات التمييز. والإجابة نجدها عند الأوروبيين أنفسهم، حيث يؤكد خبراء المال والاقتصاد لديهم بأن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح أنظمة الصيرفة الإسلامية في المنطقة، لعل أهمها ضرورة عدم التعامل مع الفائدة الربوية، بل بناء كافة المعاملات المصرفية على قاعدة الشراء والبيع للبضائع والخدمات الملموسة عوضا عن التعامل في تجارة شراء وبيع الأموال أو المستحقات المالية البعيدة عن المعاملات الواقعية، فالأرقام في المعاملات المصرفية الإسلامية تطابق أرض الواقع، أي أن الأموال تصرف على شراء وبيع خدمات وبضائع حقيقية وليست وهمية. هذا بالإضافة إلى عدم السماح بالاستثمار في مجالات محرمة شرعا كالكحول والمراهنات والأنشطة المخالفة للقيم الإسلامية، خصوصا مع انتشار الجاليات المسلمة في الدول الأوروبية والنظم القانونية التي تمنح الحرية المالية والتجارية للأفراد المقيمين في أوروبا في التعامل مع الأدوات الاقتصادية التي يرونها مناسبة. كما ساهمت الأزمة المالية العالمية وإفلاس البنوك التقليدية في توحيد الآراء نحو ضرورة إحداث تغيير في السياسة الاقتصادية الراهنة عن طريق تطبيق نظام اقتصادي موثوق، وبسبب ثقة المسلمين في أوروبا بقدرة الاقتصاد الإسلامي على حل الأزمة المالية العالمية زاد التوجه نحو المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية، حيث يعمل الاقتصاد الإسلامي في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم.

لقد نجحت البنوك الإسلامية في تطوير منتجاتها القائمة على مبادئ الشريعة الغراء بحيث أضحت هدفا للاستثمارات العالمية وشجعت الدول الأوروبية على طرح صكوك إسلامية لتوفير السيولة اللازمة لتمويل بعض المشاريع لديها. ويؤكد العديد من خبراء الاقتصاد على أن مؤسسات التمويل الإسلامي قد ساهمت بصورة مباشرة في انتعاش الاقتصاد على المستويين العربي والعالمي، إذ أن أحد أهدافها هو الدخول في مشاريع استثمارية حسب الأولوية الإنمائية للبلد الذي توجد فيه. على سبيل المثال، يساهم البنك الإسلامي في تمويل المشاريع الصناعية أو الزراعية أو الخدمية – كالصحة والتعليم – بالإضافة إلى المشاريع الصناعية التي ترفع من القدرة الإنتاجية للمجتمعات.

تحديات وحلول

وعلى الرغم من الفوائد الجمة التي تحققها المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، فمن الطبيعي أن يواجه هذا النجاح المتحقق في فترة قياسية بعض التحديات والعقبات التي يجب على المسئولين في هذا القطاع التصدي لها. وفقا للدراسات الصادرة مؤخرا بهذا الشأن، فإن أبرز هذه التحديات ما يلي:

١ – نقص الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للعمل في القطاع المصرفي الإسلامي، خصوصا في الصفوف القيادية وفي مجال الإفتاء، حيث تفتقر المصارف لهذا النوع من الكوادر ويواجه السوق المصرفي شحا في العرض من ناحية أخرى.

٢ – عدم قدرة البنوك الإسلامية على التجديد،

بل التمسك بمبدأ النسخ والتقليد ومحاكاة منتجات البنوك التقليدية والتوجه نحو قطاعات محددة، كالتركيز على القطاع العقاري والمركبات، عوضا عن طرح منتجات جديدة واعدة، مما يعكس عدم القدرة على إدارة السيولة وضعف في الأداء.

٣ - وجود اختلافات في الأطر التشريعية والمحاسبية والقانونية التي لها دور كبير في استقرار صناعة الصيرفة الإسلامية على المدى البعيد، حيث أن عدم توحيد ومعايرة تشريعات هذا القطاع تؤثر سلبا في عامل التنافسية خصوصا في ظل تصاعد المنافسة في إطار تحرير الأسواق.

٤ - الحاجة إلى وضع أنظمة صارمة تعتمد على مبادئ الإفصاح والالتزام بمعايير الحوكمة داخل المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز علاقتها مع العملاء لكونها تمتلك خصوصية المشاركة في الأرباح، وبذلك تصبح أكثر أهمية من البنوك التقليدية. على سبيل المثال، يجب أن يطبق موظفوا المصارف الإسلامية مبدأ الشفافية في التعامل مع عملائهم باعتبار ذلك ضرورة ملحة ويجب إعلامهم بوضوح حول طبيعة الاستثمارات المقبلين عليها والمخاطر المحتملة والنفقات وطريقة احتساب الأرباح وما إلى ذلك.

٥ - تباطؤ النمو و تآكل الربحية. فقد تراجعت معدلات النمو في بعض المناطق الجغرافية الرئيسية، وصاحب ذلك ارتفاع في نسبة التكلفة إلى الدخل في معظم الأسواق، مما شكل ضغوطا على الربحية بسبب محاكاة المصارف الإسلامية لعروض نظيرتها التقليدية وعدم تطورها.

٦ - تنوع المخاطر في بيئة العمل المصرفي، كالمخاطر التعاقدية ومخاطر البيئة الخارجية والاقتصادية والاستثمارات الدولية والبنية الذاتية، حيث أن الاستثمار مرتبط دائما وأبدا بالمخاطرة.

٧ - ضرورة مواكبة قوانين الضرائب مع متطلبات عمل المصارف الإسلامية - في أوروبا بالتحديد - والتي تعوق عمل بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية.

٨ - الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق والتي ما زالت آثارها باقية إلى اليوم، حيث أن هناك حالة عدم استقرار في الاقتصاديات العالمية بالإضافة إلى الأوضاع السياسية، مما يلقي بظلال من الشك على التقديرات التي تصدر بشأن القطاعين المالي والمصرفي.

لذلك، ولتعزيز أداء مؤسسات التمويل والمصارف الإسلامية حول العالم والنجاح الذي حققته حتى الآن، يتعين على كافة المؤسسات المصرفية الإسلامية التكاتف والعمل جنبا إلى جنب مع الجهات الرقابية والإشرافية المتمثلة في البنوك المركزية ومراكز الإفتاء الشرعي للتغلب على تلك العقبات والتحديات عبر:

توفير البيئة التشريعية الملائمة بما يضمن وجود نظام رقابي وإشرافي قادر على المساهمة بإيجابية في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية.

إيجاد نظام فاعل يسهر على عملية توعية الجمهور بالمعاملات المصرفية الإسلامية، حيث إن وجود مثل هذا النظام سيسهم بكل تأكيد في زيادة مستوى الوعي وفي نفس الوقت سيوجد حافزا إضافيا للبنوك لتحسين جودة خدماتها ومنتجاتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي باتت أهم وسيلة لنشر الأخبار.

أخذ الدروس والعبر من المؤسسات المالية الإسلامية التي ركزت نصيب الأسد من استثماراتها في قطاع التطوير العقاري دون الالتفات إلى واقع أن الاقتصاد بطبيعته يمر بفترات من الازدهار تقابلها فترات من التراجع أو الاستقرار.

تنويع المنتجات المصرفية الرابحة وطرح خدمات جديدة وتنافسية وجاذبة للزبائن حتى لا تقع في مطب التقليد و المحاكاة لمنتجات البنوك التجارية وحتى لا تفقد ثقة المستثمرين في النظام المالي الإسلامي.

تقوية رؤوس الأموال والموارد عبر توسيع صناديق إدارة السيولة المالية لهذه الصناعة التي تعتبر حديثة العهد نسبيا.

تطبيق معايير اتفاقية «بازل ٣» التي ترمي إلى تعزيز صلابة البنوك في حال نشوب أزمة مالية وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، و المصارف الإسلامية لن تجد صعوبة في تحقيق ذلك لعدة أسباب أهمها أنها تعتمد أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة لمنتجات واقعية وليس الاستدانة.

الالتزام بمعايير الحوكمة و بمبادئ النزاهة والشفافية والعدل والتكافل والمشاركة في الواقع العملي.

الآفاق المرتقبة للصيرفة الإسلامية في السلطنة

خلال مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية الذي نظمته مجموعة الاقتصاد والأعمال اللبنانية بالتعاون مع البنك المركزي العماني والذي عقد في مارس الماضي، أكد المشاركون على أن التجربة الوليدة للمصارف الإسلامية وهي تدخل عامها الثاني في السلطنة وذلك منذ إعلان البنك المركزي العماني عن فتح الباب لتأسيس المصارف والنوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تستحق التقدير والثناء بحكم أنها من التجارب القليلة القائمة على أسس واضحة من حيث إعداد البنية الأساسية التنظيمية وتوفير البيئة التشريعية الملائمة في ظل نظام رقابي وإشراف قادر على المساهمة في دعم الاستقرار المالي المنشود. كما توقع المشاركون أن تكون هذه التجربة من أنجح التطبيقات المعاصرة لتوفر عدة عناصر، أهمها طبيعة المجتمع العماني المسلم، حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة ٨٥ ٪ من المستهلكين العمانيين لديهم استعدادا لشراء منتجات التمويل الإسلامي وأن نحو ٧٠ ٪ من العمانيين يتطلعون لفتح حسابات توفير إسلامية، ووجود البنك المركزي العماني الذي يعمل باستمرار على توفير البيئة التشريعية والفنية الضرورية لنمو وازدهار الصيرفة الإسلامية في السلطنة وذلك على مدى ٣٠ عاما من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى قدرة البنوك الإسلامية على هيكلة وطرح منتجات وخدمات تنافسية خاصة فيما يتعلق بالتكلفة، وهو جانب نلحظ اهتمام الكثير من المصارف به باعتباره أحد العناصر الحاسمة في سوق ذات تنافسية

عالية، هذا إلى جانب إظهار المستثمرين العمانيين لاستعدادهم لتأسيس مصارف إسلامية برؤوس أموال كبيرة وهو ما فعلته بعض المصارف العمانية التي رحبت بالتجربة.

وأشار المشاركون إلى أن السلطنة تتطلع إلى تحقيق منافع اقتصادية ومالية جمة من تأسيس مصارف إسلامية التي بحكم فلسفتها ومبادئها تركز أنشطتها على الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، لذلك فمن المؤمل ان تلعب البنوك الاسلامية دورا مهما وحيويا خاصة في مجالات تعزيز البنية الأساسية للدولة ودعم الانتاجية وتعزيز فرص النمو خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة الذي يمكن له أن يلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية لقدرته على المساهمة بإيجابية في عدة نواحي لعل أبرزها تلك المتعلقة بتوفير الوظائف وتحسين المستوى المعيشي لقطاع كبير من المجتمع العماني. ومن المتوقع أن تساهم البنوك الإسلامية في تحفيز رؤوس الأموال المهاجرة التي ظلت خارج السوق المصرفية التقليدية لحرص اصحابها على استثمارها في بنوك إسلامية على العودة من جديد. علاوة على ذلك، فإن دخول المصارف سيسهم في زيادة عدد المتعاملين مع المصارف وبالتالي رفع معدل الادخار الوطني على المدى الطويل حيث إن هناك قطاعات واسعة تحجم عن التعامل بالقروض من المصارف التجارية وهي حالة كانت سائدة في تركيا حيث اثبتت دراسة قامت بها احدى بيوت الخبرة أن أكثر من ٥٠ ٪ من الشعب التركي لا يتعاملون مع البنوك الربوية. وأخيرا وليس آخرا، هناك توقعات بتراوح حجم القطاع المصرفي الإسلامي بعُمان بين ٦ و٨ مليارات دولار أميركي خلال السنوات الخمس المقبلة، وأن يستحوذ على حصة سوقية تصل ٨٪ إلى ١٠٪ من إجمالي السوق العمانية (يبلغ إجمالي رأس مال الصيرفة الإسلامية بالسلطنة حاليا ٥٠٠ مليون ريال عماني، أو ١،٣ مليار دولار أمريكي).

تفاؤل حذر

لقد تمكنت البنوك التجارية العاملة في السلطنة من تجنب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية بفضل الإجراءات الرقابية الفعالة التي اتخذها البنك المركزي العماني، كما أنها شهدت تحسنا ملحوظا خلال السنوات الماضية وحقق أرباحا لا بأس بها، وذلك وفقا لتقييم أداء القطاع المالي الذي أجراه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن هنا تأتي حالة التفاؤل الحذر بأن المصارف والنوافذ الإسلامية هي الأخرى ستحقق نجاحا ملموسا بين المجتمع العماني خلال السنوات الخمس القادمة مثلما حققته المصارف التقليدية خلال العقود الأربعة الماضية.

الأمن الغذائي على طاولة المناقشات الخليجية:

مطلوب الاسراع في إيجاد الحلول اللازمـــ

إعداد: نصرة الهنائية

يواجه العالم العربي بشكل عام والدول الخليجية في المنطقة بشكل خاص نقص حقيقي في توفير الغذاء، الأمر الذي من شأنه أن يخلق فجوة غذائية كبيرة، خاصة أن الأزمة وصلت في بعض البلدان العربية إلى حد المجاعة، هذا بالإضافة إلى تسجيل زيادة في عدد المواطنين العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر. وهذا الأمر بلا شك يستدعي من حكومات وقيادات دول الخليج التسريع في إيجاد الحلول الفعالة حتى لا تضر هذه الأزمة شعوب المنطقة.

وهنا نتطرق في التقرير إلى طرح قضية الأمن الغذائي والمساعي التي تبذل على المستويين الخليجي والعربي، والأسباب التي تؤدؤ إلى حدوث الفجوة الغذائية، ودور السلطنة في تحقيق الأمن الغذائي، وبعض المقترحات لحل الفجوة الغذائية.

ماهو الأمن الغذائي؟

يعرف الأمن الغذائي على إنه مقدرة الدول على تأمين إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية اللازمة، وضمان توفيرها للإجيال بإنتظام، وذلك من خلال توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية تمكنها من اللجوء إليها في حال تعرضها للأزمات والكوارث الطبيعية التي يقل فيها إنتاج الغذاء أو في حالة تعذرها من حصول على هذه المستلزمات التي تأتي عن طريق الإستيراد من الخارج. أما الفجوة الغذائية فتعرّف

ـــــــة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

بأنها الفرق بين كمية الانتاج الغذائي المنتج محلياً، وبين الكميه اللازمة لسد الاحتياجات، أي بمعنى آخر أنه بهدف تحقيق الأمن الغذائي، فعلى الدول أن توازن بين ما تستطيع توفيره من الغذاء وكمية الطلب عليه، بحيث لا تكون كمية الطلب كبيرة مقارنة بما تستطيع أن توفره الدولة لسكانها.

الأمن الغذائي في العالم

ووفق ما ورد في التقرير السنوي بعنوان (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢م) الصادر عن منظمة التغذية العالمية (الفاو)، فإن عدد الجياع في العالم لا يزال مرتفعاً وبشكل غير مقبول، بحيث بلغ عدد الذين يعانون من سوء التغذية ٨٧٠ مليون نسمة في الفترة ٢٠١٠م- ٢٠١٢م، ويعيش القسم الأكبر منهم في البلدان النامية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)ريو+٢٠) في يونيو٢٠١٢م والمعروف بـ «قمة الأرض»، فقد ناقش المؤتمر مجموعة من المحاور الإقتصادية الهامة من أبرزها: الزراعة والقضاء على الجوع، والتي كانت لها الأولوية في جدول الأعمال لهذا المؤتمر الدولي الهام. وقد أعلن بان كي مون - الأمين العام للأمم المتحدة- أثناء المؤتمر عن تحدي القضاء على الجوع، ودعى إلى ضرورة وضع حد له في العالم.

الأمن الغذائي في دول الخليج العربي

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا الرئيسية التي باتت تؤرق دول الخليج العربي، حيث تمثل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء تحدياً كبيراً لحكومات هذه الدول. ويساهم القطاع الزراعي بشكل ضئيل جداً في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج وذلك لضعف الموارد المائية. ووفقاً لمنظمة "الفاو" فإن ١،٤٪ من مساحة المنطقة صالحة للزراعة. وحسب ما جاء في تقرير لشركة "ألبن كابيتال" للخدمات الإستثمارية، فقد استوردت دول مجلس التعاون الخليجي سلعاً غذائية بقيمة ٢٥،٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، وسط توقعات أن يتضاعف الرقم ليصل إلى ٥٣،١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م. ويأتي النمو في الطلب الخليجي على الغذاء نتيجة ارتفاع عدد السكان ومستويات المعيشة، حيث يتوقع التقرير أن يرتفع عدد السكان في دول الخليج من ٤٠،٦ مليون في عام ٢٠١٠م إلى ٥٠ مليون في عام ٢٠٢٠م. وتعتمد دول الخليج بشكل كبير على الواردات الغذائية لتغطية احتياجاتها، فعلى سبيل المثال، تغطي الواردات ٨٠٪ من استهلاك الإمارات للحوم، و ٨٤٪ من الألبان والحليب و٦٣٪ من الخضار، فيما تستورد قطر ٩٣٪ من الحليب ومنتجات الألبان و٨٠٪ من الخضراوات و٩٩٪ من الحبوب.

الأمن الغذائي في سلطنة عمان

وحسب ماجاء في «الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والسمكية ٢٠١١م»، تبلغ المساحات المزروعة (١٣٨٦٥٥٦ فدان) وتتركز اغلب الحقول الزراعية في محافظتي الباطنة وظفار، ثم الواحات والأودية التي تنتشر في محافظة الداخلية. ومن أهم المنتجات الزراعية في السلطنة هي الأشجار المثمرة والفواكه، والنخيل، حيث تم تقدير كميات الانتاج المحلي من التمور) ٢٦٢٩٢٨طن(لعام ٢٠١١م من جميع محافظات السلطنة. وتنتشر زراعة الخضراوات على مساحة قدرها (١٤٩٨٢ فدان) وبكمية إنتاجية بلغت (٢٠٢٤٤٧طن). أما الإنتاج السمكي، فقد بلغت صادرات السلطنة من الأسماك لعام٢٠١١م ما نسبته ٥٩٪ من إجمالي الإنتاج السمكي أي ما يقارب ٩٤ ألف طن، وبقيمة إجمالية قدرها ٦٤،٨مليون ريال عماني، (لأنواع مختلفه من الأسماك كالشارخة والروبيان والكنعد والهامور والسهوة والجيذر والتونة وزعانف القرش). كما يكثر السردين الذي يُجفف الكثير منه، لاستخدامه علفًا للماشية.

والجدول التالي يوضح بعض الحقائق للانتاج المحلي من المنتجات الحيوانية في السلطنة:

الانتاج المحلي (١٠٠٠طن) من بعض المنتجات الحيوانية			
إسم المنتج	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م
لحوم حمراء	١٣،٢٦	٢٤،٠٠	٢٤،٤٨
لحوم الدواجن	٢١،٠٠	٤٢،١٠	٤١،٤٠
حليب طازج	٤٩،٥٧	٦٩،٦٠	٧٠،٩٩
بيض المائدة (مليون)	١٨٧	١٨٣	٢١٣

المصدر الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والسمكية ٢٠١١م .

أسباب إتساع الفجوة الغذائية

يرى البعض إلى أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء إتساع الفجوة الغذائية في البلدان العربية بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص هو تراجع إنتاج القطاع الزراعي، وذلك لعدة أسباب:

نقص الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تفتقر دول الخليج العربي إلى المساحات الصالحة للزراعة، وذلك لمناخها الصحراوي الجاف، والذي لا يتلائم مع المحاصيل الزراعية. كما أن بعض المناطق الزراعية قد تم إستقطاعها من أجل إقامة المشاريع العمرانية.

ندرة موارد المياه: نتيجة لإرتفاع اسعار الغذاء العالمية قامت الدول بالتوسع في الإنتاج الزراعي الذي بدوره يضغط على استخدام المياه الطبيعية مما يؤدي إلى تناقصها. ومن أجل الحفاظ على الماء، فقد عقدت العديد من المؤتمرات الخليجية كان آخرها مؤتمر الخليج العاشر للمياه والذي عقد في مدينة الدوحة بدولة قطر في الفترة ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠١٢م تحت شعار "المياه في دول مجلس التعاون: روابط المياه والطاقة والغذاء". حيث جاء في التقرير الصادر عن المؤتمر أن القطاع الزراعي في دول الخليج يستهلك أكثر من ٨٠٪ من إجمالي مصادر المياه المستخدمة وأكثر من ٩٠٪ من المياه الجوفية. ومن المتوقع أن تتفاقم مشكلة نقص المياه بسبب التأثيرات المتوقعة

لظاهرة تغير المناخ العالمي المتمثلة في تغير أنظم
المناخ وزيادة معدلات التبخير وبالتالي زيادة الحوادد
المناخية الإستثنائية.

تدني مستويات توفير مستلزمات الإنتاج المتمثلة ـ
توفير الأصناف المناسبة من البذور المحسنة والأسمد
اللازمة لإنتاج زراعي مستدام.

التقلبات المناخية

ترتبط التقلبات المناخية (مثل حرارة الأرض
والفيضانات والسيول والجفاف) ارتباطاً وثيق
بمشكلات نقص المياه وإمدادات الغذاء، التي تؤثر سلب
على الإنتاج الزراعي والحيواني. ومن أشهر الأمثا
التي أدت إلى تراجع إنتاج المحاصيل: موجات الجفاف
التي ضربت مناطق زراعة الحبوب في أمريكا وروسيا
والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط التي أدد
إلى تدمير بعض مناطق الإنتاج الزراعي. ومن أجا
إحتواء الأزمة الغذائية في ظل التغيرات المناخية
فقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي للبحث عر
آليات جديدة تدرس تحديد مواصفات السلع الغذائي
الأساسية، وتحديد المناطق التي يمكن إقامة مشاري
تصنيعية وتخزينية فيها، خاصةً وأنها من الدول التر
ترتفع فيها قيمة الواردات الغذائية .كما سعت أيض
لتعزيز سبل تطوير الإنتاج الحيواني، وبناء أراضٍ
زراعية أو حقول إنتاجية في الخارج لتكون بمثاب
استثمار زراعي بعيد المدى.

سياسات الأستيراد والتصدير والإعتماد على الوقود الإحفوري

تعتمد دول الخليج في سياساتها الاقتصادية علر
الاستيراد والاستهلاك والإعتماد على الوقود الإحفور

(النفط والغاز الطبيعي)، مقابل انخفاض الإنتاجية من الموارد الزراعية و تدني إنتاجيتها. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تقدمها هذه الدول للحد من مخاطر الفجوة الغذائية إلا أنه لا أحد يستطيع التنبوء بإنتهائها خلال السنوت المقبلة.

الكثافة السكانية المرتفعة: تشهد دول المنطقة تزايداً مستمراً في عدد السكان نتيجة لتزايد العمالة الوافدة إلى هذه الدول، الأمر الذي من شأنه أن يضغط على السلع الغذائية وزيادة الطلب عليها.

جهود السلطنة في تحقيق الأمن الغذائي:

حرصت السلطنة على تعزيز الأمن الغذائي من خلال العمل على المحاور التالية:

مشاركة الجهات المعنية في الأنشطة التي تتناول هذه القضية، والعمل على الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي في مواجهة التغير المناخي، والمساهمة في القضايا الإقليمية ذات الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التحول الاجتماعي والسياسي الجاري في المنطقة، والعمل على الاستفادة من مخلفات الغذاء، فضلا عن إنشاء روابط منتظمة فيما بين الأمن الغذائي الإقليمي والمبادرات الغذائية وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي .

مشروع التعداد الزراعي (لتنمية وتطوير القطاع الزراعي):

تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بعمل مشروع التعداد الزراعي وتنمية وتطوير القطاع الزراعي (الزراعة والثروة الحيوانية) المتمثلة في المشاريع التوعوية والخدمية التي تهدف إلى تحسين المحاصيل الزراعية وحماية الثروة الحيوانية وتحصينها. هذا بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتقليل تكاليفه وبالتالي زيادة المردود الاقتصادي للمزارعين ومربي الماشية في السلطنة وتحسين مستوياتهم المعيشية.

إنشاء وتنظيم أسواق الجملة والتجزئة للسلع الغذائية وأسواق لبيع الأسماك وإعداد لائحة تنظيمية موحدة لجميع الأسواق بالسلطنة.

تطبيق مشروع الإستزراع السمكي منذ عام ٢٠٠٣م، الذي يهدف إلى إيجاد بيئات مناسبة لإكثار أنواع معينة من الأسماك وضمان توافرها في السوق بصورة كبيرة ودائمة وتصدير الفائض منها للدول الأخرى.

إنشاء قسم المرأة الريفية : إيماناً من الحكومة الرشيدة بأهمية مشاركة المرأه الريفية العمانية في تعزيز الأمن الغذائي في السلطنة، فقد قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بإنشاء قسم المرأة الريفية عام ١٩٩٦ لتعزيز دور المرأة في تحقيق هدف الأمن الغذائي ووضع خطة وطنية للنهوض بها ومكافحة الأمية في الأرياف سعيا لدعم قدرة الفتيات وصقل مواهبهن وتطوير قدرتهن على بناء الأفكار بهدف تعزيز دورها في مجالات تربية الدواجن وتربية النحل والإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.

قامت وزارة التجارة والصناعة بتشكيل " لجنة الأمن الغذائي" وقد صدر هذا القرار الوزاري في إبريل ٢٠٠٩م ، رقم ٢٠٠٩/٣٧م، ضمت في عضويتها الوزارات والجهات ذات الصلة بالأمن الغذائي، هذا بالإضافة إلى تحديد إختصاصاتها المتمثلة في وضع إستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق الأمن الغذائي في السلطنة.

توقيع إتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لإعداد دراسة حول مقومات وفرص الإستثمار الخارجي في الزراعة، والتعرف على البلدان المحتملة للإستثمارات العمانية وذلك في ختام ملتقى عمان الإقتصادي الثاني ٢٠١٠م.

قامت وزارة التجارة والصناعة في الخامس من شهر مارس ٢٠١١م بتوقيع إتفاقية مع شركة "تي أي أم اي الإستشارية "تتعلق بتقديم الخدمات الإستشارية الهندسية والإشرافية لمشروع إنشاء صوامع القمح في كلا من صحار وصلالة بغرض التأمين الإحتياطي الغذائي للسلطنة من هذه السلعة.

تعزيز دور الجهات الرقابية كالهيئة العامة لحماية المستهلك والهيئة العامة للمخازن والإحتياطي الغذائي وذلك من أجل الحفاظ على اسعار المنتجات الغذائية وضمان توافرها بشكل مستمر.

التأسيس لإنشاء مركز الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية

سعى مركز البحث العلمي إلى وضع الخطط اللازمة لإنشاء مركز الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، وجاء ذلك تنفيذا للأوامر السامية بإنشاء هذا المركز للحفاظ على التنوع الوراثي الذي تتمتع به السلطنة. كما يهدف هذا المركز إلى إلى تعزيز الإستخدام المستدام للموارد الوراثية وزيادة الوعي بأهمية التنوع الوراثي المتأصل في الحيوانات والنباتات والكائنات الحية الدقيقة، الأمر الذي سيساهم في تطوير القدرات البشرية وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين من خلال تحقيق الأمن الغذائي والفوائد الإقتصادية الآخرى.

التوصيات

لتحقيق أمن غذائي مستدام في منطقة الخليج العربي :

لابد أن تكون لدى أي دولة قاعدة عريضة من الاحتياطات الغذائية تكون عنصر أمان في حالة حدوث زيادات مفاجئة في الأسعار أو انقطاع الإمدادات الغذائية، وبهدف ضمان توفر السلع الغذائية في الأسواق بشكل دائم.

لابد تكون أسعار السلع في متناول جميع فئات المجتمع. كما لا بد من أن تكون هناك آلية ملائمة تحد من آثار تقلب الأسعار وصدماتها على الفقراء في الريف والحضر. وتكون هذه الآليات حسنة التوجيه وتتسم بقدر كاف من المرونة لتوسيع نطاقها في حالات الطوارئ لضمان أن تصل إلى الشرائح المتضررة التي تستحق الدعم والمساعدة، وضمان استمراريتها المالية على المدى الطويل.

لابد من التوسع في نطاق الاستثمارات في المجال الزراعي والثروة الحيوانية وذلك من أجل تحسين الإنتاج، مع ضرورة إتباع النهج الصحيح التي تهدف لإنشاء بنية تحتية مناسبة تشجع عملية الإستثمارات منها: رفع كفاءة استخدام المياه وإمدادات الري لتسهيل إنتاج المحاصيل ذات قيمة وجودة عالية، وبالتالي تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إقامة بيئات أعمال ريفية مزدهرة.

لابد من تفعيل دور النمو الاقتصادي للحد من نقص المواد الغذائية. فمعظم الفقراء الذين يعانون من الجوع يعيشون في المناطق الريفية يعتمدون على الزراعة في جزء كبير من حياتهم، لذلك غالباً ما يكون النمو الزراعي المستدام فعالاً في الوصول إليهم والقضاء على الفقر.

وضع سياسة زراعية واضحة، لمحاربة ما يعرف بـ"الإحلال العمراني" والاستثمار العقاري على حساب القطاع الزراعي.

كلية الدراسات المصرفية والمالية تحتفل بتخريج دفعة جديدة من طلبة البكالوريوس والدبلوم

رعى سعادة عبدالله بن سالم السالمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال مؤخرا حفل تخريج دفعة جديدة من طلبة كلية الدراسات المصرفية والمالية من حملة شهادتي البكالوريوس والدبلوم، حيث أقيم الحفل بفندق قصر البستان بقاعة مجان بحضور سعادة حمود بن سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني والبروفيسور/ كيفن باربر نائب العميد بالوكالة بجامعة برادفورد في المملكة المتحدة والفاضل/ علي بن حمدان الرئيسي رئيس مجلس إدارة الكلية. كما حضر الحفل بعض أصحاب السعادة وأعضاء مجلس إدارة الكلية والرؤساء التنفيذيين والمدراء العموم للبنوك التجارية في السلطنة بالإضافة إلى أولياء أمور الطلبة والهيئتين الأكاديمية والإدارية بالكلية..

وبدأ الحفل بدخول موكب الهيئة الأكاديمية بالكلية، بعدها ألقى الفاضل/ أنيس بن موسى اللواتي عميد كلية الدراسات المصرفية والمالية بالوكالة كلمة بهذه المناسبة رحب بخريجي الدفعة الجديدة من طلبة برامج البكالوريوس والدبلوم بالكلية من مختلف التخصصات، وهنأهم بحصولهم على الدرجة العلمية، مشيرا إلى أن ذلك يأتي بعد فترة اتسمت بالعديد من التحديات وهي جديرة بالثناء والإطراء. وقال أنني فخور بما تحقق من إنجاز ونجاح لرفعة هذا الوطن الغالي تحت القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه. كما هنأ أهالي الخريجين الذين تشرفوا بحضور الحفل.

وأضاف اللواتي في كلمته بأن الكلية قد اعتادت على إقامة مثل هذا الحفل لخريجيها سنوياً تقديراً منها للجهد والإنجاز الذي حققه الخريجون، مشيرا إلى أن عدد الخريجين هذا العام بلغ ٣٩٢ خريجاً وخريجة، منهم (٥٠) حصلوا على درجة البكالوريوس و(٣٤٢) ممن حصلوا على درجة الدبلوم من مختلف التخصصات. وأشار بأن الكلية منذ نشأتها عام ١٩٨٣م تعمل تحت إشراف البنك المركزي العماني، وقد اعتادت على تخريج أكفأ الكوادر البشرية وخاصة في التخصصات المصرفية والمالية وذلك مساهمة منها على تطبيق سياسة

التعمين في القطاع المالي، كما تقدم الكلية العديد من التخصصات في المحاسبة والتمويل وتكنولوجيا المعلومات والإدارة وقد بلغ عدد الطلاب في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ أكثر من ١٧٠٠ طالب وطالبة. وفي ختام كلمته تمنى للخريجين مستقبلاً زاهراً وتمنى لهم النجاح والتوفيق في سوق العمل.

بعد ذلك ألقى البروفيسور كيفن باربر نائب العميد بالوكالة بجامعة برادفورد كلمته بهذه المناسبة والتي اثنى فيها على الخريجين وأشاد على تفوقهم الدراسي مؤكداً بأنهم من الكفاءات المتميزة. تلا ذلك قيام راعي الحفل سعادة عبدالله بن سالم السالمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال بتوزيع الشهادات على الخريجين البالغ عددهم ٣٩٢ خريجاً وخريجة.

بعد ذلك ألقت الطالبة أميرة بنت سعيد البحري خريجة برنامج البكالوريوس كلمتها، والتي أبدت من خلالها شكرها وتقديرها لجميع الحضور من أصحاب السعادة وأولياء الأمور والهيئة التدريسية والإدارية بالكلية لمشاركتهم فرحتها وفرحة زملائها وزميلاتها الخريجين، حيث قالت «بأنه لفخر لي أن أقف اليوم هنا وألقى هذه الكلمة أصالة عن نفسي وبالنيابة عن باقي الخريجين «دفعة ٢٠١٢م»، حيث كان تحدياً كبيراً بالنسبة لي الوقوف هنا والتحدث بالنيابة عن زملائي وزميلاتي الخريجين والخريجات والتعبير عن شعورنا اليوم وفرحتنا بتخرجنا، بالرغم من أن لقائاتنا كانت يومية ومتشابهة إلا أنها كانت رحلة مميزة ومثيرة بتفاصيلها بما تتخلله من روعة المواقف التي كانت تزداد يوماً بعد يوم وقد انتهى بنا المطاف هذا اليوم للإحتفال بيوم تخرجنا والذي سيبقى يوماً جميلاً في ذاكرة كلاً منا. وأضافت بأنه لا شئ كان ممكناً من دون دعم ومساندة محاضري وموظفي كلية الدراسات المصرفية والمالية إبتداءاً بعميد الكلية وإنتهاءاً بأصغر موظف فيها، وانني أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن إمتناني وتقديري لجميع موظفي الكلية المحاضرين منهم والإداريين وأقول لهم شكراً لدعمكم ومساندتكم لنا ولحرصكم الدائم على تذليل الصعوبات التي واجهناها أثناء دراستنا.

وشكرت ممثل جامعة برادفور البروفيسور كيفن باربر نائب العميد بالوكالة، وكل من كان له دور في هذا النجاح من أولياء الأمور والأصدقاء الذين آزرونا وجعلوا من هذا النجاح واقعاً والذي يعتبر نقطة البداية لتحقيق نجاحات أخرى. وفي ختام الحفل تم تسليم هدية تذكارية لسعادة / راعي الحفل الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال، وتسليم هدية تذكارية لسعادة / الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، كما تم إلتقاط الصور التذكارية للخريجين مع سعادة راعي الحفل.